

# الأوضاع الراهنة في مجال تمويل المعونات الإنسانية

بيتر ووكر و كيفين بيبير

**هل يمكن لصندوق التمويل الإنساني تلبية الاحتياجات العالمية الحاضرة والمتوقعة مستقبلاً في مجال المعونات الإنسانية؟ هل سيتوفر التمويل عند الحاجة له؟ هل تساعد آليات التمويل الحالية على تشجيع الجودة ومراعاة الظروف الخاصة بكل حالة وتوفير المساعدات في التوقيت المناسب وقياماً على أدلة بالظروف المحيطة؟ هل يذهب التمويل إلى مستحقيه في المناطق المستحقة بأكفاً وسيلة ممكنة؟**

تقوم كبرى المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية السبعة أو الثمانية بتسليم نصيب الأسد من معونات الطوارئ، وفي عام ٢٠٠٥، كان ما يقرب من ثلث حجم التمويل البالغ ٨,٤ مليار دولار الذي خصصته الدول المانحة ينتهي في أيدي المنظمات غير الحكومية، إما مباشرة أو عبر وكالات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تسلمت المنظمات غير الحكومية ما يتراوح بين ٢ و ٥ مليار دولار كتبرعات خاصة، وهو ما ينهض مؤشراً على أن ما يقرب من ٤٨٪ و ٥٨٪ من جميع التمويلات الإنسانية المعروفة تتدفق من خلال المنظمات غير الحكومية.

لا تزال المشاركة العسكرية الأجنبية في إغاثة الطوارئ في تنام متزايد، وكمثال بارز على ذلك يمكننا الإشارة إلى تمويل برنامج القادة للاستجابة لحالات الطوارئ (CERP) في العراق وأفغانستان - والذي تم إنشاؤه على أمل زيادة تدفق المعلومات الاستخباراتية للقوات العسكرية الأمريكية - والذي تقرر أن يصل إلى ٤٥٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. وفيما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، كان النصيب الذي ساهمت به وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في المساعدة الإنمائية الرسمية قد تناقص من ٥٠٪ إلى ٣٩٪، بينما زاد نصيب وزارة الدفاع من ٦٪ إلى ٢٢٪. ومع قيام القوات المسلحة القائمة بالتكيف لكي تقاوت حروب اليوم، نجد أن استخدامها لاستراتيجيات 'القلوب والعقول' أقرب للتنامي عنه إلى الانكماش. ووكالات المعونات الإنسانية في حاجة لمجابهة هذه الحقيقة.

## تكاليف المعاملات

تتدفق أموال التمويل على امتداد سلسلة مترابطة الطول وباقتطاعات مئوية متفاوتة تُخصم من الإجمالي المتكون عند كل مرحلة. ومن الصعوبة يمكن الحصول على أرقام دقيقة من الوكالات حول تكاليف هذه المعاملات. فقد تمر منحة بقيمة مليون دولار من إحدى البلدان المانحة إلى إحدى وكالات الأمم المتحدة ثم إلى إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية ومنها إلى أحد الشركاء المحليين وأخيراً إلى المستفيدين، مع اقتطاع كل طرف على امتداد هذه السلسلة لمصاريف غير مباشرة تقدر بـ ١٠٪ من آخر إجمالي متكون. فإذا حصل المستفيدون على مبلغ ٧٩٠ ألف دولار فقط، فهل يمكن القول حينها بأن مبلغ الـ ٢٧١ ألف دولار الذي ضاع في تكاليف المعاملات التراكمية قد أنفق بوجه حق؟

المعونات الغذائية - وهو ما يزيد عن نسبة المخصصات للقطاعات الأخرى مُجمّعة.

## لجنة المساعدة الإنمائية - لم تعد نادي المانحين الوحيد

كانت قد ظهرت إلى الوجود مجموعة جديدة من المانحين أُلقت بثقلها على المجموعة التقليدية من البلدان الصناعية الغنية الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). ومن الضروري للإطلاع على الصورة الكاملة للتمويلات الإنسانية احتساب متخلف أنواع التمويل التي تتقدم بها الحكومات التي لا تتمتع بعضوية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إضافة إلى أشكال التمويل القادمة من خلال القوات العسكرية من أجل الأنشطة المرتبطة بالمعونات الإنسانية والتحويلات النقدية الممتنثة الإضافية التي تبرز استجابة للأزمات، وكذلك الأموال التي تقوم المنظمات غير الحكومية بجمعها من العامة والإسهامات القادمة من المؤسسات وإسهامات البلدان المتضررة وأقاليمها، وعادة لا يتم ضم معظم هذه البيانات الخاصة بهذه الإسهامات إلى الصورة العامة أو لا يتم تصنيفها.

وكان مانحو المعونات الإنسانية 'غير التقليديون' و 'غير الأعضاء' في لجنة المساعدة الإنمائية' قد بدأوا في تقديم دعمهم للآليات والنظم المشتركة التي باتت يتسم بها مؤخراً النظام التمويلي التقليدي للمعونات الإنسانية. فخلال كارثة إعصار تسونامي وفي لبنان في أعقاب الهجوم الإسرائيلي قام المانحون الجدد بإسهامات مهمة نحو الجهود الإنسانية، وقد تبرع المانحون من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بما يقرب من ١٢٪ من التمويلات الرسمية للمعونات الإنسانية، وعادة ما يركزون على المشاركة الإنسانية في البلدان المجاورة ويواصلون تفضيلهم القوي للمعونات الثنائية، بما فيها حركات الصليب الأحمر/الهدى الأحمر، على الآليات متعددة الأطراف.

على مدى عقود كانت تتم زيادة النسبة المئوية من المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) التي يتم إنفاقها على المعونات الإنسانية، وذلك من حوالي ٢٣٪ في عقد السبعينات إلى ما يتراوح بين ١٠٪ و ١٤٪ في يومنا هذا. وفي عام ٢٠٠٥، كان قد تم جمع ما يقدر بـ ١٨ مليار دولار من قبل المجتمع الدولي لضخها من أجل تمويل المعونات الإنسانية. وتشير البيانات إلى أنه على الرغم من أن المعونات الإنسانية لا تزال في تزايد، إلا أن هذه الزيادة باتت تشهد تباطؤاً شيئاً فشيئاً، وإذا اعتبرنا عام ٢٠٠٤ على أنه بداية تفعيل الإصلاحات الإنسانية، فإن المعونات الإنسانية رغم ذلك يمكن القول بأنها قد هُمت بمعدل سنوي متوسط أعلى بكثير خلال فترة ما قبل الإصلاحات (٢٠٠٠-٢٠٠٣) (معدل ٥٥٪) عما هو الحال في خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ التي تلت هذه الإصلاحات (معدل ١١٪ فقط).

تتسم المعونات الإنسانية بشدة تركيزها الجغرافي، ففي عام ٢٠٠٤، تلقت ستة بلدان ما يقدر بنصف حجم المعونات الإنسانية: العراق (١٦٪) والسودان (١١٪) وفلسطين (٨٪) وإثيوبيا (٦٪) وأفغانستان (٦٪) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٤٪) بينما تم توزيع نسبة الـ ٥٣٪ الباقية من المعونات الإنسانية على ١٤٨ دولة أخرى. ولا يمكن تفسير أنماط التركيز السابقة تلك على أساس من نسبة الاحتياجات الإنسانية من بلد لآخر وحدها، فمن الواضح أنه لا يزال أمام هذا النظام وقت طويل حتى يتحل مستوى النزاهة والحيادية المأمولين وذلك فيما يتعلق بالكيفية التي يقوم من خلالها المانحون بتخصيص اعتماداتهم المالية وكذلك الموقع والكيفية التي تختارها الوكالات لممارسة نشاطها.

تمثل المعونات الغذائية القسم الأكبر من المعونات الإنسانية، ويأتي الكثير منها على هيئة معونات غذائية مشروطة، كما نجد أن القيمة الإجمالية للمعونة الإنسانية تتراجع تراجعاً كبيراً إذا لم نأخذ بالاعتبار المعونات الغذائية المشروطة، ومن بين نداءات الاستغاثة الخاصة بعملية النداءات الموحدة (CAP) بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، تم تخصيص ما يقرب من ٨,٦ مليار دولار (٥٥٪) ضمن قطاع

طائرة سي-١٣٠ أمريكية  
تسقط قنابل إغالة  
تشم على أعطية بلاستيكية  
وطائرات وناووسيات  
لمخيمات داداب في كينيا



ب. بالون/مفوضية الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية

العاملة في البلد (أي كل من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة). وكانت صناديق الاستجابة لحالات الطوارئ قد أدت إلى خلق علاقة أفضل بين وكالات الأمم المتحدة المشاركة والمنظمات غير الحكومية، وتتألف المجالس الاستشارية لصناديق الاستجابة لحالات الطوارئ من ممثلين عن كل من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ورغم ذلك، فإن التأخر في المدفوعات قد تسبب في بعض الإحباطات.

إن إجراء التمويل وفقاً للاحتياجات التي تم الوقوف عليها وبالتناسب مع أولوية الاحتياجات يعد أحد المبادئ التي تشكل قلب العمل الإنساني، كما يقع هذا المبدأ على قمة قائمة التزامات المنح الإنسانية السليمة<sup>٢</sup>. وكان المانحون والوكالات المتلقية للمنح والمستفيدون وطامع العاملين بالمعونات الإنسانية قد أعلنوا عن عدد من المخاوف الأساسية المتعلقة بعملية تقييم الاحتياجات الإنسانية. حيث تعاني من نقص كبير في البيانات الأساسية- خاصة أثناء المراحل المبكرة من الكوارث سريعة الحدوث- التي من الممكن أن يُستفاد منها في عملية تقييم الاحتياجات المتغيرة. ويخلق افتقاد البيانات حلقة ذاتية التدمير مع غياب الموارد الداعمة لتقييم الاحتياجات من قبل المانحين، وبالتالي فإن الوكالات بدورها تعجز عن الاستفادة من هذه البيانات وإيجاد المانحين لها. وكثيراً ما يُصدر المانحون قراراتهم بدون التشاور مع بعضهم، ويُنظر إلى الجهود الجماعية الرامية لتجميع الأموال وإصدار القرارات المشتركة المتعلقة بتقييم الاحتياجات باعتبارها غير كافية ولا تخدم التسليم السريع للخدمات الإنسانية.

لا يوجد حتى الآن ما يحسم النقاش حول ما إذا كانت آليات الإصلاحات التمويلية الجديدة للأمم المتحدة سوف تعمل على نحو فعال على جمع التمويلات بأسلوب حيادي وسريع وتوجيهها نحو الاحتياجات التي تحتل المرتبة الأولى في الأولوية أم لا. وثمة مخاوف من أن تكون كل ما فعلته هذه الآليات الجديدة هو أنها أضافت طبقة جديدة من البيروقراطية البغيضة وزادت تكاليف المعاملات دون أن يصحب ذلك تحسن واضح في عملية التقييم الإستراتيجية للاحتياجات.

يعود بنا ذلك مرة أخرى إلى القضية الرئيسية الخاصة بالاتفاق على نوعية الاستجابة الصحيحة من المجتمع الدولي للأزمات السياسية؛ هل هي تقديم المعونات الجماعية لأعراض الكارثة أم مواجهة مسببات هذه الأعراض بشكل يتزامن مع طرح وصفة علاجية للإصلاح؟ إن القضايا السابقة ليست مجرد قضايا مفاهيمية ولكنها ذات بُعد سياسي قوي ومن الواضح بلا شك أن 'مجتمع الشؤون الإنسانية' قادر أو ينبغي أن يصل إلى إجماع حول الإجابة على هذه الأسئلة. ومع انتشار المصالح العسكرية والتجارية والدولية والإنسانية في إدارة الأزمة، نجد هذه القضية المحيرة تتفاقم، بدلاً من أن تتقلص، في أهميتها.

■ تم توسيع الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ (CERF)<sup>٣</sup> بنحو عشرة أضعاف في عام ٢٠٠٥ لتوفير صناديق المنح وتفويض وكالات الأمم المتحدة بالاستجابة على نحو أكثر سرعة لحالات الطوارئ والتعامل مع الأزمات التي تعاني نقص التمويل. وكان هذا الصندوق المركزي قد التزم بتقديم أكثر من ٤٢٦ مليون دولار لأكثر من ٥١٠ مشروعاً في ٤٤ دولة. وقد استطاع هذا الصندوق أن ينهض كآلية لتمويل حالات الطوارئ والأزمات المنسية التي كانت تظهر صغيرة النطاق أو غير مهمة لتثير انتباه المانحين الثنائيين أو المنظمات غير الحكومية الكبرى. ومع ذلك، فإن ما يقرب من ٣٪ فقط يتدفق من خلال الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ، ولذلك فإن تأثيره يتسم بالمحدودية.

■ تم تصميم الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية (CHE)<sup>٢</sup> - والذي جرت تجربته في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٠٠٦- للتعامل مع أحد مناحي الخلل الخطيرة في عملية النداء الموحد (CAP)، حيث تم إنشاء الصناديق المشتركة للأنشطة الإنسانية من أجل توفير الأموال بسرعة ومرونة تفتقدها عملية النداء الموحد وكذلك للسماح بمنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بأن يقرر عمليات تخصيص الموارد والعمل بشكل وثيق مع قادة المجموعات العنقودية/القطاعات.

■ تسعى صناديق الاستجابة لحالات الطوارئ؛ والذي يتولى إدارتها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى توفير المنح الصغيرة (التي تصل إلى ١٣٠ ألف دولار) على نحو عاجل إلى المنظمات

إن الطبيعة متعددة الطبقات لنظام المعونات الإنسانية تجعل من الصعب للغاية قياس الكفاءة الإجمالية، وهو ما يطرح مشكلة رئيسية. ففي النظام المعقد الذي تتبعه أطراف متعددة، تُرى من تتم مساءلته في النهاية عن حماية المعايير الإجمالية الخاصة بالكفاءة والفعالية؟ ويبدو أن المخاوف التي تتعلق بالسيادة وحماية السلطة والاستقلالية والشمولية تدفع بالمانحين والوكالات إلى أن تتأى بنفسها عن التعامل مع القضايا المتعلقة بعمل النظام. وربما نجحت الإصلاحات التي أدخلها المانحون والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في العقد الماضي في تحسين المكونات الفردية من النظام، بيد أن هيكله الكلي لا يزال يتسم بعدم الكفاءة داخلياً.

يشير المدراء الماليون المتخصصون في هذا المجال إلى المعوقات العملية الخاصة بالعمليات المحاسبية واللوائح المفروضة والتي تجعل من الصعب نقل التمويلات بين وكالات الأمم المتحدة، وذلك في سياق اقتراحهم تطبيق نظام مراجعة حسابات واحد فقط بدلاً من عدة نظم مختلفة أو إقرار معايير مشتركة تحكم وضع التقارير المالية. وفي العديد من الحالات، تكون العقبات التي تواجه الإصلاحات الفعالة ذات طبيعة إدارية محضة أكثر من كونها ذات طبيعة مفاهيمية أو سياسية.

### الإصلاحات الحديثة

يتم حالياً تسليم ما يقرب من ١٠٪ من المعونات الإنسانية الرسمية بواسطة آليات جديدة. وكان تطبيق هذه الآليات قد أظهر التعقيدات والمكاسب المتحققة في تحسين جودة النظام الكلية.

## قضايا حيوية

تجدون أدناه الأسئلة التي نعتبرها الأكثر أهمية في هذه القضية والتي ينبغي طرحها فيما يتعلق بنظام تمويل المعونات الإنسانية، ويرافق كل سؤال منها ما يشكل برأينا الإجابة المتوفرة القائمة على حقيقة الأوضاع الراهنة مصحوبة بتحليل موجز - لكنها ليست مما يمكن أن نطمح إليه.

**سؤال ١:** هل يأتي التمويل العالمي للمعونات الإنسانية ملياً لكافة الاحتياجات الإنسانية العالمية، وهل لدينا منهجية فعالة لتحديد طبيعة الاحتياجات الإنسانية في أي أزمة من الأزمات؟

## الإجابة: في الواقع، لا.

في الحقيقة ليست لدينا أي فكرة عن الاحتياجات الإنسانية العالمية، ذلك أنه لا تتوافر العمالة المدربة والماهرة التي بإمكانها جمع وتحليل البيانات في هذا الصدد. إننا لا نعلم سوى ما نستطيع قياسه، ولذلك فإن الأزمات التي لا تتم ملاحظتها أو احتوائها داخل بلد من البلدان لا يتم تسجيلها. وبالإضافة إلى ذلك، فحتى ما نقوم بقياسه نقيسه بأسلوب يفتقر لقدرة كبير من الدقة. إن مفهومنا عما يشكل الحاجة الإنسانية يقوم على نموذج يفترض أن الأزمات تأتي بشكل غير متوقع وعلى هيئة ظواهر محدودة زمنياً. هذا بينما تزداد أعداد الأزمات التي تطلعننا مفتوحة النهايات وتعاود الظهور بشكل متكرر، كما تضرب هذه الأزمات مجتمعات إنسانية مهمشة وباتت تشكل حوادث معتادة، رغم أسفنا لذلك. وإن تأثير التغيير المناخي وأماط الهجرة وانتشار الأسلحة الصغيرة لن يفلح إلا في زيادة وطأة هذه الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمات التي طرحت خارج 'طولة المعونات الإنسانية' - وأبرزها أزمة إسرائيل/ فلسطين والعراق- لم يجر بعد التعامل الكامل معها من قبل مجتمع المعونات الإنسانية.

**سؤال ٢:** هل هناك تمويل كاف لعمليات تقديم المعونات الإنسانية؟

## الإجابة: لا أظن.

لقد أمكن بشكل طيب تتبع تمويلات المانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، وكذلك أشكال التمويل القادمة من منظومة الأمم المتحدة، بينما تفتقد أشكال التمويل القادمة من التبرعات الخاصة والمؤسسات إلى المنظمات غير الحكومية (الكبيرة والصغيرة) للمتابعة الجيدة من خارج كل هيئة من هذه الهيئات. ونحن نهمل أي معلومات عن غالبية أشكال التمويل المشتتة للمجتمعات المتأثرة بالأزمات وكذلك التمويل القادم من المنظمات غير الحكومية المحلية وحكومات الدول التي تعاني من الصراعات أو الأمراض. ورغم أننا لا نعرف حجم التمويل المتوافر، إلا أننا نعلم أنه في الكثير من الأزمات لا نجد من التمويل ما يكفي

حتى للسماح للوكالات بالوصول للحد الأدنى من المعايير المطلوبة.

**سؤال ٣:** كيف تري ما تم من تعامل مع قضية ضعف تدفقات المعونات الإنسانية؟

## الإجابة: أرى أنه تم بشكل متفرق ولا يغطيها كلها.

إن بإمكاننا التنبؤ بجانب كبير من حجم المعونات الإنسانية التي تتطلبها الأزمات ولكن معظم التمويل لسوء الحظ لا يزال ينشأ مع الحاجة للحظية وليس بشكل استباقي لها، فعندما تحدث الكوارث، يتم تحرير نداءات الاستغاثة وبعدها يجري تخصيص التمويل. وهناك استثناءات لذلك، فمكتب الإسكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية يقدم إسهامات سنوية هائلة غير مخصصة لأعمال الإغاثة التي تقوم بها لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كذلك يمنح الكثير من المانحين الآخرين عدة اعتمادات تمويلية غير مخصصة. وتبدي المنظمات غير الحكومية مخاوفها رغم ذلك من أن الآليات الإصلاحية - أي الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ و الصناديق المشتركة وصناديق الاستجابة لحالات الطوارئ- باتت تزيد المسافات بينهم وبين مصادر التمويل، وبما يضيف طبقة أخرى من بيروقراطيات صناعة القرارات وانعدام القدرة على التنبؤ.

**سؤال ٤:** هل تأتي تمويلات المعونات الإنسانية في توقيتها المناسب؟

## الإجابة: لا.

إن الأسلوب القائم على تأجيل الاستجابة لما بعد حدوث الكارثة والذي تتسم به أنظمة التمويل مقترناً بزيادة التركيز الموجه إلى إجراءات المحاسبة والمساءلة المالية يجعل التمويل يتدفق خلال هذه المنظومة على نحو أكثر بطئاً عما هو مأمول، فأموال التمويل يمكن أن تستغرق حوالي أربعين يوماً حتى يتم إخراجها.

**سؤال ٥:** هل يتسم نظام تمويل المعونات الإنسانية بالمرونة الكافية؟

## الإجابة: لا.

لقد نجم عن الضغط من أجل زيادة المحاسبة والمساءلة عن المصروفات أن بات قسط كبير من أموال التمويل يتم تخصيصه مقابل طلبات العروض كما أدى إلى اضطراب الوكالات للالتزام بنود الميزانية المبرقة في التفاصيل والتي تشكل جزءاً من اتفاقياتها التعاقدية مع المانحين. وهناك ما يدلنا على أن كبار المانحين قد بدأوا في التخلي عن هذا النهج الصارم في الإدارة. إن الواقع يخبرنا أن العمليات الإنسانية، مثلما هو الحال مع الحملات العسكرية، تحيد غالباً عن خططها الموضوعية منذ بداية اليوم الذي تستهل

فيه أعمالها. وتورد الوكالات أن فرقها العاملة تشعر بالتقييد في اضطرابها للالتزام الحرفي بالأهداف التي أقرتها المنحة حتى لو ثبت أن هذه الأهداف - عند تنفيذها - غير ملائمة.

**سؤال ٦:** هل تخدم آليات التمويل على نحو كاف الاحتياجات المتفاوتة لهيئات المعونات الإنسانية المتنوعة؟

## الإجابة: لست متأكداً من هذا.

إن هيئات متنوعة مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية واليونيسيف و منظمة 'كير' تعمل بناء على أهداف وجداول زمنية وأساليب عمل مختلفة. وعند قيام المانحين بالبحث عن الإصلاحات التمويلية ودمجها، فإنهم يرغبون حينها في ضمان احتفاظهم بالقدرة على تمويل الهيئات وفقاً لمبادئها ومواطن قوتها المعينة.

**سؤال ٧:** هل تتسم آليات التمويل بالشفافية الكافية والقابلية للمساءلة أمام المساهمين فيها، بما فيهم جماعات المستفيدين وحكوماتهم؟

## الإجابة: هي في تحسن في هذا الاتجاه.

كان نظام التتبع المالي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد زاد بشكل كبير من شفافية تدفق المعونات الإنسانية. أما الشفافية في عمليات صناعة القرار المتضمنة إقرار ما هو واقع ضمن 'المصلحة العامة' (التمويل العالمي للمعونات الإنسانية) فلم تصل إلى الدرجة المثالية بعد، بيد أن زيادة الالتزام مبدأ المساءلة أمام المستفيدين لهو خطوة حسنة جديرة بالترحيب.

إننا نأمل في أن يقوم قراء نشرة الهجرة القسرية باتخاذ الخطوة التالية وإقتراح الإجراءات العملية اللازمة للمضي قدماً نحو تحقيق أفضل الحلول لكل قضية من القضايا السابقة.

بيتر ووكر (Peter.Walker@tufts.edu) هو مدير مركز

فاينستين العالمي، جامعة توفتس (<http://fic.tufts.edu>)

(edu)، وكيفين بيير (kpepper@hq.mercycorps.org)

(org) هو مسؤول أول البرامج بـ 'رابطة الرحمة'،

بورتلاند، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أقتبس هذا

المقال من إحدى الأبحاث التي قدمت على هامش

الاجتماع بين مبادرة المنح الإنسانية السليمة و اللجنة

الدائمة المشتركة بين الوكالات والذي عُقد في يوليو

٢٠٠٧: <http://fic.tufts.edu/downloads/GHD->

IASCFINALPAPER.pdf

١. [www.dtic.mil/doctrine/jel/jfq\\_pubs/0937.pdf](http://www.dtic.mil/doctrine/jel/jfq_pubs/0937.pdf)

٢. <http://ochaonline.org/FundingFinance/CERF/tabid/1109/>

Default.aspx

٣. [www.unsudanig.org/workplan/chf](http://www.unsudanig.org/workplan/chf)

٤. [www.goodhumanitarianandonorship.org/emergency%20response](http://www.goodhumanitarianandonorship.org/emergency%20response)

%20funds%20final%20review%20report%20Jan%202007.pdf

٥. [www.goodhumanitarianandonorship.org](http://www.goodhumanitarianandonorship.org)